ما لا يستعمل من ألفاظ اللغة إلا في النفي

عبد الله حميد حسين

الملخص

يقوم هذا البحث استقراء مجموعة من الألفاظ من الرسائل اللغوية والمعجمات القديمة ونحوها من كتب اللغة الأخرى التي قرر القدماء على أنها لا تستعمل إلا في أساليب النفي، وأن استعمالها في غير النفي هو ضرب من ضروب اللحن أو ربما العدول عن الفصاحة التي عرف بها العرب. وقد بنى القدماء تصورهم هذا على كثرة النصوص الفصيحة الصحيحة المسموعة نحو القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال العربية.

ومنهج البحث يقوم على إيراد المفردات أو الألفاظ متسلسلة تسلسلا ألف بائياً ليسهل علينا دراستها وتعرفها ثم نذكر كل لفظة في موضعها الذي تستحقه مدعومةً بأقوال اللغويين التي تنص على عدم جواز استعمال هذه اللفظة إلا في سياق النفي وإن استعمالها في سياق الإثبات مخالف للفصاحة العربية المعروفة داعمين أقوالهم بالنصوص الفصيحة موضحين ما اختلف منها مبينين علل اختلافهم مناقشين حجج كل رأي وأدلة كل فريق بما تيسر لنا من أدوات البحث العلمي من دون الميل إلى توجه دون آخر مستعينا بذلك بأصول البحث العملي الرصين القائم على الموضوعية في النظر إلى المسائل والحجج والبراهين.

وقد تنوعت مصادر هذه الدراسة بحسب الأدلة التي أوردها علماء العربية في ذلك؛ إذ لم تقتصر على كتب اللغة والنحو والصرف، بل امتدت لتتناول كتب علوم القرآن وعلوم الحديث الشريف.

وأود أن أكون قد قدمت في هذا العمل شيئا على طريق خدمة العربية لغة القرآن، والله سبحانه المسؤول وحده أن ينفع به.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فما تزال جهود علماء اللغة العربية متواصلة ودائبة في الكشف عن أسرار هذه اللغة العظيمة وخصائصها، وكثيرا ما كنت اقرأ في كتب اللغة والنحو فأجد عبارات كتبها أولئك العلماء تتعلق بظاهرة النفي في العربية من مثل: وهذه اللفظة لا تستعمل إلا في النفي خاصة، أو مثل: لم يستعمل هذا اللفظ في لغة العرب إلا في النفي وحده، وغير ذلك كثير.

وقد شكل هذا الأمر لدي ظاهرة امتازت بها العربية تتمثل في وجود ألفاظ فيها لا تستعمل إلا في النفي، فاجتهدت في جمع هذه الألفاظ من مظانها مع كلام العلماء عليها، وقد وسمت هذه الدراسة بـ (ما لا يستعمل من ألفاظ اللغة إلا في النفي).

وقد سلكت في هذه الدراسة منهجا محددا يتمثل باستقراء هذه الألفاظ التي خصها علماء العربية بهذا التنصيص، اعني النص على أنها لا تستعمل إلا في النفي، مع بيان أدلتهم على ذلك من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وكلام العرب.

وقد تنوعت مصادر هذه الدراسة حسب الأدلة التي أوردها علماء العربية في ذلك؛ إذ لم تقتصر على كتب اللغة والنحو والصرف، بل امتدت لتتناول كتب علوم القرآن وعلوم الحديث الشريف.

وأود أن أكون قد قدمت في هذا العمل شيئا على طريق خدمة العربية لغة القرآن، والله سبحانه المسئول وحده أن ينفع به وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

1) لفظة (أحد):

قرر اللغويون أنَّ لفظة (أحد) إذا كانت همزتها أصلية فلا تستعمل إلا بعد الكلام غير الموجب للدلالة على نفي عموم جنس العقلاء نحو: ما جَاءني مِنْ أَحَدٍ[1].

وإذا استعملت ((في الإثباتِ فعلى ثلاثةِ أوجُهٍ: الأوَّل: في الواحد المضموم إلى العشرات نحو: أحدَ عَشَرَ، وأحدٍ وعشرينَ. والثاني: أنْ يستعمل مُضافاً أو مُضافاً إليه بمعنى الأول كقوله تعالى: ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْراً﴾[2]. وقولهم: يوم الأحد، أي: يومُ الأوَّلِ، ويومُ الاثنينِ. والثالث: أنْ يستعمل وصفاً مطلقاً، وليس ذلك إلاَّ في وصف الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[3]))[4]. ويكون حينئذٍ من الواحد الذي هو نصف الاثنين، وهمزته حينئذٍ منقلبة عن (واو) (((واحد) فأبدلوا من (الواو) همزة فاجتمع همزتان فحذفت واحدةٌ تخفيفاً فهو واحد في الأصل))[5].

أو منقلبة عن واو (وَحَد)، قال ابن جني: ((أصل أَحَد (وَحَد) ألا ترى إلى قول النابغة الذُّبياني:

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهارُ بنا   بِذِي الجَليلِ عَلى مُسْتَأنِسٍ وَحَدِ[6]

أي: منفرد، وكذلك الواحد إنَّما هو منفرد))[7]. وقلب (الواو) في هذه الحالة في التصريف مقصور على المسموع عن العرب[8].

إذن فمبعث هذا التفريق في استعمال هاتين اللفظتين هو تغاير اشتقاقهما؛ إذ لا بدّ من المناسبة بين اللفظ والمعنى[9].

فيكون (أحد) الذي ((يستعمل في النفي العام مدلوله غير مدلول واحد؛ لأنَّ (واحد) يطلق على كل شيء اتصف بالوحدة، و(أحد) المستعمل في النفي العام مخصوص بمن يعقل، وذكر النحويون أنَّ مادته (همزة)، و(حاء)، و(دال)، ومادة (أحد) بمعنى (وَحَد) أصله (واو)، و(حاء)، و(دال) فقد اختلفا مادةً ومدلولاً))[10].

وعلى هذا يمكن إجمال الفروق الآتية بين لفظتي (أحد) التي لنفي عموم جنس العقلاء ولفظة (أحد) التي هي نصف الاثنين[11]:

الأول: أنَّ لفظة (أحد) تأتي في كلام العرب بمعنى الأول، وبمعنى الواحد فتستعمل في الإثبات وفي النفي كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. أي: واحد، وأما التي بخلافها فلا تستعمل إلا في النفي تقول: ما جاءني من أحد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[12].

الثاني: إنّ لفظة (أحد) من الألفاظ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾[13]. بخلاف لفظة (الواحد) فلا يقال: كواحد من النساء بل كواحدة.

الثالث: إنّ (أحد) يصلح في الإفراد والجمع، قال تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[14] بخلاف (الواحد).

الرابع: لفظة (أحد) لها جمع من لفظها وهو الأحدون، والآحاد، وليس لـ(واحد) جمع من لفظها فلا يقال: واحدون، بل اثنان وثلاثة.

الفرق الخامس: أنّ لفظة (أحد) ممتنعة من الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب بخلاف (الواحد).

وأجاز ابن الورّاق (ت381هـ) مجيء لفظة (أحد) التي لنفي عموم جنس العقلاء في سياق الكلام المثبت موجهاً المسألة على إنزال (أحد) منزلة (الواحد) في اللفظ وإنْ اختلف اشتقاقهما قال: ((وإنْ كانَ (أحدٌ) لا يستعملُ إلا في النَّفي، فإنَّه قد اسْتُعْمِلَ في بعض المواضعِ بمنزلة (الواحد)، فلو قُلْتَ: ما جاءني أحدٌ، جاز أنْ يُتَوهَّم: ما جاءني واحِدٌ، فإذا قلت: من أحدٍ، جاز هذا التَّوهُّم))[15].

أما ابن مالك (ت672هـ) فيبني هذه المسألة على تأويل الإيجاب بالنفي إذ قال: ((وفي: (وَلاَ أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا...)[16] استعمال (أحد) في الإيجاب؛ لأنَّ فيه معنى النفي، وذلك بمعنى: (لا أحد أفضل من يونس)، والشيء قد يُعطى حكم ما هو في معناه وإنِ اختلفا في اللفظ، فمن ذلك قوله

تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[17]. فأجرى في دخول (الباء) على الخبر مجرى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾[18]. لأنَّه بمعناه، ومن إيقاع (أحد) في الإيجاب المؤول بالنفي قول الفرزدق:

وَلو سُئِلَتْ عنِّي نَوارُ وأهلُها إذا أحدٌ لم تَنطق الشَّفتانِ[19]

فأوقع (أحداً) قبل النفي؛ لأنَّه بعده بالتأويل، كأنَّه قال: إذا لم ينطق منهم أحد))[20].

ويظهر أنَّ ابن الورّاق يبني هذه المسألة على جواز أنْ يوضع (أحد) موضع (واحد) المستعمل للعقلاء وغير العقلاء حملاً على التَّوهم، فيصحّ عندئذٍ أنْ يقع بعد الكلام المثبت أو المنفي سواء أكان النفي صريحاً أم غير مصرّح به، أما ابن مالك فكلامه أولى بالقبول لأنَّه يبني هذه المسألة على تأويل الإثبات بالنفي وهو أمر ليس ببعيد عن الاستعمال العربي الفصيح خلافاً للتوهم الذي يعد من المخالفات الشاذة في العربية[21] والله أعلم.

2) لفظة (أرِم):

قال الخليل في تفسير هذه اللفظة: ((يقال: ما بها أرم أي : ما بها أحد))[22]. قال الشاعر:

تِلْكَ القُرُونُ وَرِثْنا الأَرْضَ بَعْدَهُمُ فما يُحَسُّ عليها مِنْهُمُ أَرِمُ[23]

ويقال فيه: آرِمٌ على زنة (فاعِل) وأَرِيمٌ على زنة (فعيل) وإِيْرَمِيٌّ أيضاً[24].

وأصل ذلك من: ((أَخْذِ الشيء كلِّه، أكلاً وغيره))[25]. لذلك قيل: ((أَرَمَ ما عَلَى المائِدَةِ يَأْرِمُه: أَكَلَهُ))[26].

وهذه اللفظة لا تستعمل إلا في الجحد[27]، قال سيبويه: ((وأما أحدٌ وكَرَّابٌ[28]، وأرِمٌ، و كَتِيْعٌ [29]، وعَرِيْبٌ [30]، وما أشبه ذلك فلا يقعن واجبات، ... ولكنهن يقعن في النفي مبنياً عليهن ومبنية على غيرهن))[31].

وإذا فتشنا في كتب أهل الكوفة نجد كلاماً مشابهاً لنص سيبويه إذ قال ثعلب: ((يقال: ما بها عَرِيْبٌ؛ أي ما بها أحدٌ، وما بها دَيَّارٌ[32]، ولا دَيُّورٌ، ولا وَابِرٌ[33]، ولا صَافِرٌ[34]، ولا نَافِخُ ضَرْمَةٍ[35]، ولا لاعِي[36] قَرْوٍ[37]، ولا شَفْرٌ[38]، ولا كَتِيْعٌ ولا كَرَّاب، بمعنى واحد))[39].

ويجمع الرضي قول سيبويه وثعلب ولكنه يزيد على هذه الألفاظ ألفاظاً أخر توافق ما ذكر سيبويه وثعلب من ألفاظ في الدلالة والاستعمال إذ قال: ((ويستعمل استعمال (أحد) في الاستغراق في غير الموجب ألفاظٌ، وهي: عريب، و دَيَّارٌ، ودارّيٌ[40]، ودوريٌّ[41]، وطوري[42]، وطؤوي[43]، وطاوي[44]، وأرم، وكَتِيْعٌ، وكَرَّاب، دُعْوِيٌّ[45]، وشَفر، وقد تُضم شينه، وقد لا يصحب نفياً، ودُبِّيٌّ[46]، ودِبِّيجٌ [47]، ووابر، وآبز[48]، بالزاي، وتامور[49]))[50].

3) لفظة (أكترث):

أصل لفظة (أكترث) مشتق من قولهم: ((كَرَثَه الأَمْرُ يَكْرِثُه ويَكْرُثُه كَرْثاً وأَكْرَثه ساءه واشتدَّ عليه وبَلَغَ منه المَشَقَّةَ))[51].

وهو أصل ليس فيه إلاَّ دلالة مركزية واحدة هي كَرَثَهُ الأمرُ، إذا أتعبه وبلغ منه المَشَقَّة[52].

والأَصمَعِيّ يرى أنَّه ((لا يقال: كَرَثَه، وإنما يُقَال: أَكْرَثَه، على أَنّ رؤبةَ قد قاله:

وقَدْ تُجَلَّى الكُرَبُ الكوارِثُ[53]))[54].

والفعل اكترثت لا يستعمل إلا في الإثبات جاء في لسان العرب: ((يقال ما أَكْتَرِثُ به أي ما أُبالي ولا يُستعمل إلاَّ في النفي))[55]. ويشذ استعماله في الإثبات كما قال ابن الأثير الجزري (ت606هـ) في توجيه ((حديث قُسّ: (لم يُخَلِّنا سُدىً من بَعْد عِيَسى واكْتَرثْ)[56]. يقال : ما أكترث به : أي ما أُبالِي، ولا تُسْتَعْمَل إلاَّ فِي النَّفْي، وقد جاء ها هنا في الإثْبات وهو شاذ))[57].

4) لفظة (الأَوْجَس):

ذكر أهل اللغة أنَّ لفظة (الأَوْجَس) بفتح الجيم وضمها في الأصل اللغوي لم تُسمع عن العرب إلا بصيغة التصغير[58]، ولا تستعمل إلا في النفي للدلالة على عدم إتيان أمرٍ ما طوال الزمن قال ابن سيده (ت458هـ): ((والأَوْجَس، والأَوْجُس: الدهر، وفتح الجيم هو الأفصح، يقال: لا أفعل ذلك سجيس الأوجَسِ، وسَجِيس عُجَيسٍ الأوجس، حكاه الفارسي، وما ذقت عنده أَوْجَس: أي طعاما، لا يستعمل إلا في النفي))[59].

وجاء في لسان العرب: ((والواجِسُ: الهَاجِسُ، والأَوْجَس والأَوْجُس: الدهر وفتح الجيم هو الأَفصح، يقال: لا أَفعل ذلك سَجِيسَ الأَوْجَس، والأَوْجُس وسَجِيسَ عُجَيس الأَوْجس، حكاه الفارسي أَي: لا أَفعله طول الدهر، وما ذقت عنده أَوْجَسَ أَي طعاماً لا يستعمل إِلا في النفي))[60].

ويرى ابن فارس (ت 395 هـ) أنَّ استعمال لفظة (الأَوْجَس) للدلالة على الدهر والطعام من الشذوذ الدلالي في اللغة إذ قال: ((الواو والجيم والسين: كلمةٌ تدلُّ على إحساسٍ بشيءٍ وتسمُّع له. تَوَجَّس الشَّيءَ: أحَسَّ به فتسمَّعَ له. قال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[61]. ثمَّ قالَ ذو الرُّمَّة:

إذا توجَّسَ.............. * ....[62]

ومما شذَّ عن هذا وهو من الكلام المُشكِل: قولهم: لا أفعَلُه سَجِيسَ الأَوْجَسِ: الدَّهْر، وما ذُقْتُ عِنده أوجَسَ، أي شيئاً من الطَّعام))[63].

وإذا كان ابن فارس لم يوفق في الربط بين دلالة لفظة (الأَوْجَس) بمعنى الدهر وبمعنى الطعام، وبالدلالة المركزية الدالة على الإحساس بالشيء فيبدو لي أنَّ الربط بين دلالة (الأوجس) بمعنى الدهر مأخوذة من قولهم: توجس الماء إذا تغيّر[64]، والدهر معروف بصروفه وتغيره وعدم دوامه على حال واحدة.

أما دلالة لفظة الأوجس على الطعام فيبدو لي أنَّها مشتقة من قولهم: ((تَوَجَّسْت الطعام والشراب إذا تَذَوَّقته قليلاً))[65].

وهنا يظهر الربط بين دلالة لفظة وجس الدالة على مطلق الإحساس بالشيء وبين لفظة أوجس للدلالة على الطعام المتذوق المحسوس به وعلى هذا فلا شذوذ في الدلالتين والله أعلم.

5) لفظة (بدّ):

من الألفاظ التي لا يعرف استعمالها إلا مقرونةً بالنفي لفظة (لا بدَّ) ذكر ذلك الزبيدي (ت1205هـ) موجهاً أنَّ استعمالها في سياق الإثبات مخالف للغة الفصيحة جاء في تاج العروس: ((قولهم: (لا بُدَّ) اليومَ من قَضَاءِ حاجَتي، أَي: لا فِرَاقَ منه، عن أَبي عَمرٍو، وقِيلَ: لا بدَّ منه: لا مَحَالَةَ منه، وقال الزّمخشريّ: أَي لا عِوَضَ ومعناه أَمرٌ لازمٌ لا تمكن مُفارَقتُه ولا يُوجَد بَدلٌ منه ولا عِوَضٌ يقوم مَقامَه، ولا يُستعمَل إِلاَّ في النفْي واستعمالُه في الإِثبات مُوَلَّد))[66].

واختلف اللغويون في أصل اشتقاق هذه اللفظة، جاء في معجم العين ((البُدُّ: بيتٌ فيه أصنام وتصاوير، وهو إعرابُ بُت بالفارسية، ولابُدَّ منه، أي: لا محالة وليس لهذا الأمر بُدٌّ أي: لا محالة))[67].

ويرى الأزهري (ت370هـ) مثل رأي الخليل (ت175هـ) لكنه يزيد عليه فيجعل للفظة (بدٍّ) دلالة أخرى هي الصنم نفسه فيقول: ((البُدُّ : بيتٌ فيه صَنَمٌ وتصاويرُ، ويقال: البُدُّ هو الصَّنَم نفسه ، وهو إعراب : بُتْ بالفارسية،... ويقال : ليسَ لهذا الأمر بُدٌّ أي لا محالة))[68].

وفي معجم المحيط في اللغة: ((وقَوْلُهم: لا بُدَّ، أي: لامَحَالَة، وقيل: هو الفِرَاقُ ؛ أي لا فِرَاقَ، وقيل : لامَزْحَلَ ولامُتَنَحى، من قَوْلِهم : بَدَّ ما بَيْنَ رِجْلَيْه، والتَبَدُّدُ: التَّفَرُقُ))[69].

وفي لسان العرب: ((ولابُدَّ منه، أَي: لا محالة، وليس لهذا الأَمر بُدٌّ، أَي: لا محالة، أَبو عمرو: البُدُّ الفراق، تقول: لابُدَّ اليوم من قضاء حاجتي، أَي: لا فراق منه))[70]. و((البَدُّ: التَّعبُ))[71]. و((البُدُّ أَيضاً: النَّصِيب من كلِّ شيْءٍ))[72].

6) لفظة (تَبْرِير):

جاء في اللغة: ((ما أَصَبْتُ منه تَبْرِيراً، بالفتح، أي: شيئاً، لا يُسْتَعْمَلُ إلا في النَّفْي))[73].
وأصل ذلك من (التَّبَار) على وزن سَحَابٍ: الهَلاكُ، وقيل: كل شيء أُهلك فقد تبر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هؤلاء مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾[74]. وقولُه عزّ وجلّ: ﴿وَلاَ تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ تَبَاراً﴾[75]. أي هَلاكاً[76]، و((المَتْبُورُ: الهالِكُ، والناقصُ))[77].

7) لفظة (حبربر):

من الأسماء التي ضُعِّفت عينُه ولامُه (حَبَرْبرٌ) على زنة (فَعَلْعَلٌ)، يقال: ما أَصاب منهُ حَبَرْبَراً، أَي: ما أَصابَ منهُ شيئاً[78].

وهذه اللفظة لا تستعمل إلا في النفي، قال ابن سيده: ((وما أصبت منه حَبْربَراً أي شيئا، لا يستعمل إلا في النفي))[79].

وفي تاج العروس: ((يقال: ما أَصَبْتُ منه حَبَنْبَراً، ......ولا حَبَرْبَراً، كلاهما كسَفَرْجَل؛ أَي: شيئاً لا يُستَعمل إلا في النَّفْي))[80]. وأصل دلالة لفظة (حَبَرْبَر) في اللغة ((هو الشيءُ اليسيرُ من كل شيء))[81].

8) لفظة (خَرْبَصِيصُ):

للفظة (الخَرْبَصِيصُ) في اللغة تفسيرات مختلفة، فذكر اللغويون أنَّه جمع الواحدة منه (خَرْبَصِيْصَة) وهي بمعنى القُرْط، والحَبةُ من الحَلْي[82]، أو أي شيء من الحَلْي[83].

ومما جاء في الحديث مؤكداً هذا المعنى قوله ﷺ: ((إن نَعِيم الدُّنيا أَقلُّ وأَصْغرُ عند الله من خَرْبَصِيصةٍ))[84]. وقوله ﷺ: ((من تَحَلَّى ذهباً أَو حَلَّى ولَدَه مثل خَرْبَصِيصةٍ))[85].

وهي أيضاً بمعنى الشيء من السحاب، والماء يقال: ((مَا فِي السَّماءِ والوِعَاءِ، أَو السِّقَاءِ والبِئْر خَرْبَصِيصَةٌ، أَيْ شَيْءٌ مِنَ السَّحَابِ والماءِ))[86].

وقيل: من دلالاتها أيضاً ((أَي الخَرْبَصِيصَةُ: نَبَاتٌ له حَبٌّ يُتَّخَذُ مِنْهُ طَعَامٌ فيُؤْكَلُ))[87].
ونقل الزبيدي عن أبي عمرو قوله ((الخَرْبَصِيصُ: الجَمَلُ الصَّغِيرُ الجِسْمِ، وقالَ ابنُ الأَعْرَابِيِّ: الخَرْبَصِيصُ: الجَمَلُ المَهْزُولُ))[88].

وكل ذلك على اختلاف دلالاته لا يستعمل إجماعاً إلا في النفي[89]. وهو مشتق على رأي ابن فارس من (خَرِص) و(الباء) زائدة[90].

9) لفظة (عَسَلَة):

هذه اللفظة تجري مجرى المثل، وهي تستعمل كناية عن معرفة النسب، يقال: ((وما أعرف له مضْرِبَ عَسَلة، يعني أعراقه، وماله مضرب عَسَلة: كذلك، لا يستعملان إلا في النفي))[91].

وهي مأخوذة من دلالة لفظة (المَعْسُلَة) وهي ((الخَلِيَّة، يقال: قَطَفَ فلان مَعْسُلَتَه، إذا أَخذ ما هنالك من العَسَل، وخَلِيَّة عاسِلةٌ والنَّحْل عَسَّالة، وما أعرف له مَضْرِبَ عَسَلة؛ يعني أَعْراقه ويقال: ما لِفُلان مضربُ عَسَلَة؛ يعني من النسب، لا يستعملان إلاّ في النفي، وقيل: أَصل ذلك في شَوْر العَسَل ثم صار مَثلاً للأَصل والنسب))[92].

10) لفظة (قَبَلَة):

تتعاور على لفظة (قَبَلَة) في كتب اللغة القديمة دلالات ثلاث:

الأولى: أنّها مأْخوذةٌ من القُلاَب وهو داء يصيب الإبلَ في رُؤُوسها فيَقْلِبُها إلى فوق فتنفق من ساعتها[93].

الثانية: أنَّها الوجع في القلب[94].

الأخيرة: أنَّها داء شديد يتقلّب منه المريض على فراشه من شدة الوجع[95].

وقد ذكر ابن سيده أنَّ هذه اللفظة بدلالاتها المختلفة لا تستعمل إلا في سياق النفي إذ قال في تفسيرها اللغوي: ((وما بالعليل قَلَبةٌ، أَي: ما به شيء لا يُسْتَعْمَل إلا في النفي))[96].

ووافقه على هذا ابن منظور (ت711هـ)[97] ، والزبيدي[98].

ويبدو أنَّهم قد أصدروا حكمهم هذا استناداً إلى المسموع من قول الشعراء المُحتج بشعرهم، إذ وردت في سياق النفي في شعرهم منها قول النَّمِرِ بْنِ تَوْلب:

أَوْدَى الشَّبَابُ وحُبُّ الخالَةِ الخَلِبَهْ   وقد بَرِئْتُ فما بالقَلْبِ مِنْ قَلَبَهْ[99]

ونستخلص من ذلك أنَّ أصل هذه اللفظة كانت تدلُّ على المرض هذا هو الأصل ثم اتسعت لتدلَّ على كل ما يقلق الإنسان من وجع أو همٍّ، لذلك قيل لكل سالم ليست به علّة أو همٌّ يُقلّبه: ليست به قَلَبَة.

11) لفظة (قط):

ذكر النحويون أنّ الواجب في (قط) إذا كانت ظرف زمان أنْ تستعمل في استغراق ما مضى، وهي تخص بالنفي يقال: (ما فعلته قط)، وعدُّو قولهم: (لا أفعله قط) لحناً بوصفه محالاً، جاء في حروف المعاني: (((قط) تكون في الأمد فتقول: ما رأيته قط، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النفي لو قلت: رأيته قط كان محالاً، وهي في الجحود على جهتين فكل شيء كان من الجحود أصله غير واجب فهي فيه محال، تقول: لم آته قط، فلو قلت: لا آتيه قط كان محالا، وذلك أنَّ لا آتيه أصله غير واجب، وعلامة ذلك أنهما لا يكونان إلا جوابا فقولك: لم آته إنما هو نفي الواجب كقولك: أتيت فلانا فتقول: لم آته، ولا أتيته إنما هو نفي المستقبل، تقول: تأتي فلانا ؟ فتقول: لا آتيه، وإنما تدخل قط على ما كان نفيا للماضي لا للمستقبل))[100].

وقال ابن هشام (ت761هـ): ((وتختص [قط] بالمنفي، يقال: ما فعلته قط، والعامة يقولون لا أفعله قط وهو لحن))[101].

ويرى ابن هشام أن العلة في اختصاص (قط) بنفي ما مضى من الزمان أنَّها مشتقة من (قططته)، أي قطعته، فمعنى ما فعلته قط هو: ما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال[102].

ويخالف هذه القاعدة ما رواه عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عن أَبَي سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرَقْلَ قال له: ((فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ))[103].

وتعقب ابن مالك هذا الحديث وأمثاله بالقول: ((استعمال قط غير مسبوقة بالنفي مما خفي على كثير من النحويين وقد جاء في هذا الحديث بدونه وله نظائر))[104].

ويرى ابن حجر (ت852هـ) رأيين في هذه المسألة[105]:

الأول: أن استعمال قط في هذا الحديث غير مسبوقة بنفي استعمال نادر.

الآخر: أن النفي مضمّن فيه، أي كأنّه قال: (هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط).

ولعل الراجح ما ذهب اليه ابن مالك في جواز استعمال (قط) غير مسبوقة بنفي لورودها في هذا الحديث من غير نفي ولسلامة النص من التأويل.

12) لفظة (لماج):

حكى ابن السكيت (ت243ه) عن الأصمعي (ت216ه) أنَّه قال: ((يقال: ما ذُقتُ أكالاً، ولا لَماجاً، ولا تَلَمَّجتُ عندهم بشيء، أي: لم آكلْ شيئاً))[106]. وجاء في تهذيب اللغة أنَّ (اللَّمَاج) يراد به في الأصل الشيء النزر القليل[107]، وعن الزبيدي: ((اللَّمَاجُ، كسَحَاب: أَدْنَى ما يُؤْكَل))[108].

ويجوز أنْ يطلق على الشراب أيضاً[109]. واللَّمَاجُ مشتق من التَّلَمُّجِ بالطعامِ، أي: التَّلَمَّظ[110]، وهو من الألفاظ التي نصَّ اللغويون على أنَّها لا يُتكلم بها إلا مع النفي[111]. وجعلوا شاهداً على رأيهم هذا قول الراجز:

أَعْطى خَلِيلي نَعْجَةً هِمْلاجا   رَجاجةً إنَّ له رَجاجا
ما يَجِدُ الراعِي بها لَماجا   لا تَسْبِق الشيخَ إذا أَفاجا[112]

وتشترك مع هذه اللفظة ألفاظ أخر تساويها في الدلالة والاستعمال من جهة عدم جواز استعمالها في سياق الكلام المثبت أوردها الأصمعي في كتابه ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه إذ جاء فيه: ((يقال: ما ذُقتُ لماقاً، ولا شماجاً ولا لماجاً، ولا عَدوفاً، ولا أكالاً، ولا عَضاضاً، أي شيئاً))[113].

وأرى من توارد هذه النصوص لفحول اللغة أنَّ أصل دلالة لفظة (اللَّمَاج) الشيء القليل، ثم خُصصت دلالتها عن طريق تخصيص الدلالة فاستعملت في الطعام، ثم توسعت دلالتها لتدلَّ على القليل من الطعام والشراب أيضاً.

13) لفظة (لماك):

قال أحمد بن فارس ((اللام والميم والكاف كلمةٌ واحدة، يقال تَلَمَّكَ الشَّيءَ، مثل تلمَّجَ، كأنَّه يتذوَّقُه، يقال: ما ذُقت لَمَاكاً، أي شيئاً))[114].

إذن فأصل لفظة (لماك) من ((التَّلَمُّكِ وهو تحرّك اللَّحْيين بالكلام، أو الطعام، والتَّلَمُّكُ مثل التلمظ، وتَلَمَّكَ البعيرُ إذا لَوَى لَحْيَيه))[115].

ويرى ابن سيده أنَّ لفظة (لماك) لا تستعمل إلا في النفي إذ قال: ((وما ذاق لَمَاكا، أي: ما ذاق شيئاً لا يستعمل إلا في النفي))[116]. وقد تبعه على تقريره المذكور ابن منظور[117] والسيوطي[118].

14) لفظة (لوي):

ذكر الراغب الأصفهاني (ت في حدود 425هـ) أنَّ أصل اللي هو فتل الحبل ثم استعير للكذب جاء في كتاب المفردات في غريب القرآن: ((اللي: فتل الحبل، يقال: لويته ألويه ليًّا، ولوى يده، ولوى رأسه، وبرأسه أماله، قال تعالى: ﴿لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ﴾[119]. أمالوها، ولوى لسانه بكذا: كناية عن الكذب وتخرص الحديث، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ﴾[120].))[121].

أما القرطبي (ت671هـ) فيرى أنَّ ((أصل اللي: الميل))[122]. ويفصل السمين الحلبي (ت756هـ) القول في ذلك، فيربط دلالة الفعل (لوى) بحرف الجر الذي يتوصل به إلى معموله فيقول: ((يقال: لَوَى به، أي: ذهب به، ولَوَى عليه: عَطَفَ))[123].

والفعل (لوى) ((كثيراً ما يستعمل بمعنى وقف وانتظر؛ لأنَّ من شأن المنتظر أنْ يلوى عنقه، ... وذكر الطبرسي أنَّ هذا الفعل لا يذكر إلا في النفي، فلا يقال: لويت على كذا))[124].

ومن معاني هذا الفعل أيضاً المطل بالدين، يقال: ((لواه بدينه يلويه لياً وليانا: مطله، قال الشاعر:

قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الإفلاس والليانا[125]))[126].

أخلص من هذه النصوص أنَّ الأصل في اللي هوالفتل والثني، وتفرعت من هذه الدلالة المركزية الحقيقية دلالات هامشية اتسعت في الاستعمال فساوت الدلالة الحقيقية، منها: الرجوع، أو عدول عن جانب وإقبال على جانب آخر، فإذا عدي بعن فهو انصراف عن المجرور بـ (عن)، وإذا عدي بـ (إلى) فهو انصراف عن جانب كان فيه، وإقبال على المجرور بـ (على)، قال تعالى: ﴿وَلا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ﴾[127]. أي لا تعطفون أو لا ترجعون على أحد. وفي تلك الحال لا يستعمل هذا الفعل إلا في النفي، ومن معانيه أيضاً: لوى عن الأمر تثاقل، ولوى أمره عني أخفاه، ومنها: لي اللسان، أي تحريف الكلام في النطق به أو في معانيه[128]، وتقدم عند قوله تعالى: ﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ﴾.

15) لفظة (نبس):

جاء في اللغة: ((ما نَبَسَ بكَلِمةٍ، أي: ما تكلم، وما نَبَّسَ أيضاً بالتَّشْديد))[129]. وذكر صاحب لسان العرب أنَّ هذه اللفظة لا تستعمل إلا في النفي إذ قال: ((أصل النَّبْسِ الحركة ولم يستعمل إلا في النفي))[130].

وجعل من شواهد وجوب استعمالها في النفي خاصة قول عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) في صفة أهل النار: ((...فما ينبسون عند ذلك ما هو إلا الزَّفِيرُ والشَّهِيقُ...))[131]. وقو الراجز:

إنْ كُنْتَ غَيْرَ صائِدِي فنَبِّسِ[132]

واختار الزبيدي أنَّ مجيء لفظة (نبس) في سياق النفي على الأكثر في الاستعمال وليس قياس مطّرداً لا تجوز مخالفته، إذ يجوز استعمالها في الإِثْبَات دُونَ الجَحْدِ قال: ((نَبَسَ الرَّجُلُ، إذا تَكَلَّم فَأَسْرَعَ، وقِيلَ: نَبَسَ إذا تحرَّكَ، ... وأَكْثَرُ ما يُسْتَعْمَلُ في النَّفْيِ))[133].

16) لفظة (نَقْرَةُ):

أصل النقر في اللغة ((قَرعِ شيءٍ حَتَّى تُهْزَم فيه هَزْمَةٌ، ثم يتوسَّع فيه))[134]. أما قوله عزّ وجلّ ﴿فإذا نُقِرَ في النّاقور﴾[135]. أي نَفَخَ، فهو مجاز[136].

و((النَّقْرُ والنُّقْرَةُ والنَّقِيرُ: النُّكْتَةُ في النواة، كأَنَّ ذلك الموضعَ نُقِرَ منها))[137]. قال تعالى: ﴿فإذاً لا يُؤْتُونَ الناس نَقيراً﴾[138].

ومن دلالة لفظة (النقرة) اشتق قولهم: ((ما أَثابَهُ نَقْرَةً، أي: شيئاً لا يستعمل إلا في النفي قال الشاعر:

وهُنَّ حَرًى أن لا يُثِبْنَكَ نَقْرَةً ......وأنتَ حَرًى بالنار حين تُثِيبُ[139]))[140].

17) ألفاظ (زال، وفتِئَ، وبرح، وانفك):

من الأفعال التي لا تعمل إلا في حال سبقها بنفي أو شبهه هي (زال، وفتئ، وبرح، وانفك) ولما كانت هذه الأفعال تقع تحت باب واحد من أبواب النحو آثرنا أن نتناولها مجموعة توخينا للسهولة في عرض المادة.

وقد ذكرها النحويون في باب الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر قال ابن عقيل في معرض حديثه عن هذا النوع من الأفعال: ((وهذه الأفعال قسمان، منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي (كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس)، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي وهو أربعة (زال وبرح وفتئ وانفك) فمثال النفي لفظا ما زال زيد قائماً ومثاله تقديرا قوله تعالى: ﴿قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف﴾[141]. أي لا تفتؤ، ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم كالآية الكريمة))[142].

ويشذ الحذف بدون القسم كقول احدهم:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي *بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدا[143]

وذكر النحاة أنَّ ((المشهور في (فتئ) كسر العين، وفيها لغة بالفتح، وثالثة أفتأ))[144]. جاء في تاج العروس: ((تقول مَا فتئ وما فَتَأَ يَفْتَأُ فَتْأً وفُتُوءًا: ما زال وما بَرِح، كما أَفْتَأَ لغة بني تميم رواه عنهم أبو زيد يقال: ما أَفْتَأْتُ أذكره إفتاءً وذلك إذا كنتَ لا تزال تَذْكره لغةٌ في ذلك))[145].

18) لفظة (الهَلْبَسِيس):

جاء في كتاب العين: ((يُقال: ليس بها هَلْبَسِيسٌ أي أحدٌ يُستأنس به))[146]. وفي تهذيب اللغة: ((يقال: ما عليه هَلْبَسِيسةٌ، أي ما عليه شيءٌ من الحَلْي))[147].

وذكر اللغويون أن هذه اللفظة بدلالاتها المتعددة لا تستعمل إلا بعد النفي، قال ابن منظور: ((وليس بها هَلْبَسِيسٌ، أي: أحد يستأنس به، وجاءت وما عليها هَلْبَسِيسَة ولا خَرْبَصِيصَة، أي: شيء من الحَلْي، وما عنده هَلْبَسِيسَةٌ؛ إذا لم يكن عنده شيء، وما في السماء هَلْبَسِيسَةٌ، أي: شيء من سحاب عن ابن الأعرابي، قال: لا يُتكلم به إلا في النفي))[148].

وقال الزبيدي: ((ما في الدّار هَلْبَسٌ وهَلْبَسِيسٌ، بفَتْحِهما، أَيْ: أَحَدٌ يُسْتَأْنَسُ به، وضَبَطَه الصّاغَانِيُّ بكَسْرِهما، ويُقَال: جَاءَ وما عَلَيْهِ هَلْبَسِيسٌ وهَلْبَسِيسَةٌ، أي: ثَوْبٌ، وعِبَارَةُ الجَوْهَرِيّ: يُقَال: ما عَلَيْهَا هَلْبَسِيسَةٌ ولا خَرْبَصِيصَةٌ، أَيْ شَيْءٌ من الحَلْيِ، قال: ولا يُتَكَلَّم به إلاّ بالنَّفْي، والهَلْبَسِيسُ: الشَّيْءُ اليَسِيرُ، يُقَال: ما أَصَبْتُ هَلْبَسِيساً، أي شَيْئاً يَسِيراً، وما عِندَه هَلْبَسِيسَةٌ، إذا لَم يَكُن عندَه شيءٌ، وممّا يُسْتَدْرَكُ عليه: ما فِي السَّمَاءِ هَلْبَسِيسَةٌ، أَيْ شَيْءٌ من سَحَابٍ))[149].

ويظهر من هذه النصوص أن لفظة هَلْبَسِيس من المشترك اللفظي الذي تتعدد معانيه إلا أن هذه اللفظة على الرغم من التنوع في المعاني لا تستعمل إلا في سياق االنفي.

Abstract

The present paper examines a group of expressions in linguistic letters and ancient lexicographies as well as other language sources old scholars have agreed that these expressions are used in negation. Their use rather than negation, they admit, is a kind of solecism or rather deviation from eloquency Arabs are famous for. They have built their vision on the great number of eloquent true and correct texts such as the Holy Quran, prophet traditions, Arab poetry and Arabic proverbs,

The methodology adopted in this paper is based on alphabetically arranging the expressions and terminologies to facilitate their investigation. Each of these expressions is put in its due position supported with the linguists' opinions that prohibit that expression save in negation as its use in affirmative deviates from the famous Arab rhetoric. Their opinions are supported by eloquent texts. Then, we show the differences among these opinions and the reasons behind these differences as well as the justifications and evidences of each team using the tools of scientific research without a bias to one direction rather than the other with an objectivity into the examination of problems, justifications and evidences.

The paper has used various sources according to the evidences mentioned by Arab linguists. These were not restricted to books of grammar and morphology, but tackled books about the Holy Quran and sciences of prophet traditions.

الهوامش

---

(1) ينظر: الخصائص: 265/3، واللباب في علل البناء والإعراب: 292/2، وشرح المفصل: 4/4، وشرح التسهيل: 318/2، وشرح كافية ابن الحاجب: 356/3، والإتقان في علوم القرآن: 428/1، وحاشية الصبان: 4/95-96.

(2) سورة يوسف: من الآية (41).

(3) سورة الإخلاص: الآية (1).

(4) المفردات في غريب القرآن: 21-22.
(5) مشكل إعراب القرآن: 853/2.
(6) ديوانه: 17، وإعراب القرآن للنحاس: 310/5، والخصائص: 265/3، والأزهيَّة: 285، وشرح المفصل: 4/4، ولسان العرب، مادة (نهر): 237/5، و(زول): 315/11، وخزانة الأدب: 187/3.
(7) الخصائص: 265/3، وينظر: المفردات في غريب القرآن: 22، والكشاف: 544/3، وشرح التسهيل: 315/2، وتوضيح المقاصد: 380/3.
(8) ينظر: الأصول في النحو: 307/3، والخصائص: 265/3، واللباب في علل البناء والإعراب: 292/2، والممتع في التصريف: 335/1.
(9) ينظر: روح المعاني: 4/22.
(10) البحر المحيط: 221/7.
(11) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 170/2.
(12) سورة البلد: (5).
(13) سورة الأحزاب من الآية (32).
(14) سورة الحاقة: (47).
(15) علل النحو: 168.
(16) قطعة من حديث وهو قوله ﷺ: ((...وَلاَ أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا أَفْضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ..)). صحيح البخاري: 196/4(3415).
(17) سورة الأحقاف: من الآية (33).
(18) سورة يس: من الآية (81).
(19) ديوانه: 591/2.
(20) شواهد التوضيح: 272.
(21) تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم: 364.
(22) العين مادة (أرم): 296/8.
(23) البيت بلا نسبة في الزاهر: 265/1، وتاج العروس مادة (أرم): 208/31.
(24) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: 265/1.
(25) مقاييس اللغة مادة (أرم): 99/1.
(26) تاج العروس مادة (أرم): 204/31.
(27) الجحد مصطلح كوفي يقابل النفي عند البصريين.
(28) الكَرَّابُ مشتقٌ من الكَرْبِ، وهو القَتْلُ يقال: كَرَبْتُه كَرْباً أي قَتَلْتُه. لسان العرب مادة (كرب): 711/1.
(29) الكَتيعُ: المنفرَدُ من الناس. لسان العرب مادة (كتع): 305/8.
(30) العَرِيبُ: هو بمعنى المُعرب كالسميع والأليم بمعنى المُؤلم والمُسمع، أي: أحدٌ يفصح بكلام. المستقصى في أمثال العرب: 316/2.
(31) الكتاب: 181/2.
(32) هو فَيْعَالٌ من دُرْتُ وأَصله دَيْوَارٌ قالوا: وإذا وقعت واو بعد ياء ساكنة قبلها فتحة قلبت ياء وأُدغمت مثل أَيَّام وقَيَّام وما بالدّارِ دُورِيٌّ ولا دَيَّارٌ ولا دَيُّورٌ على إبدال الواو من الياء أي ما

بها أَحد لا يستعمل إِلا في النفي وجمع الدَّيَّارِ والدَّيُّورِ لو كُسِّرَ دَواوِيرُ صحت الواو لبعدها من الطرف. لسان العرب مادة (دور): 295/4.

(33) الوابر من وَبَرَ يَبِرُ كَوَعَدَ يَعِدُ: أي أقام، ويقال: وَبَّرَ تَوْبِيراً: أقام في منزلِه لا يبرحُ. ينظر: تاج العروس مادة (وبر): 333/14.

(34) ما بها صافِرٌ، أَي: أَحَدٌ ذو صَفِيرٍ. المحيط في اللغة مادة صفر: 132/8.

(35) الضرمة: السعفة أو الشيحة في طرفها نار. الصحاح مادة (ضرم): 249/6.

(36) يقالُ: هو يَلْعَى به: أي يتولَّعُ به، يُرْوَى بالعَيْن وبالغَيْن، ولَعْوةُ الجُوعِ: حِدَّتهُ. تاج العروس مادة (لعو): 462/39.

(37) والقَرْوُ والقَرِيُّ، كغَنِيٍّ: كُلُّ شيءٍ على طريقٍ واحِدٍ، يقالُ: ما زالَ على قَرْوٍ واحِدٍ أَو قَرْيٍ واحِدٍ. تاج العروس مادة (قرو): 295/39.

(38) شَفْرُ كلِّ شيءٍ حَرْفُه، شَفْرَةُ السَّيفِ حدُّه وشَفير البئر أو النهر حَرْفُه ومِشْفَر البعير شفَتُه، ما بالدار شفر، أي: أحد فمستعار من الشَفْرة وهي السكّين لأنهُ يمتهن في الأعمال كما تُمَتهن هذه في قطْع اللحم وغيره، وضم شين شفر لغة. ينظر: إصلاح المنطق: 123، والمغرب في ترتيب المعرب: 446/11.

(39) شرح ديوان الخنساء: 186-187.

(40) الدّاريّ الذي لا يبرح منزله ولا يطلب معاشا فهو منسوب إلى الدّار. المخصص: 166/4.

(41) قيل: دوري ودؤري يهمز ولا يهمز وحكي عن أبي علي أنَّ الدوري منسوب إلى الدور، وأما الدؤري بالهمز فهو غلط. ينظر: أمالي القالي: 254/1.

(42) الطُوْرِيُّ: أي من يطور بها وهو أنْ يحوم حواليها ويدنو منها. المستقصى في أمثال العرب: 316/2.

(43) الطُؤْويُّ من طاءَ كطَاحَ إذا ذَهَبَ في الأرْضِ، غَيْر أَنَّه مَقْلوبٌ وقِياسُه طُوئِيٌّ كطُوعِيٍّ. تاج العروس مادة (طأو): 479/38.

(44) الطاوي مأخوذة من قولهم: طَوَى حدِيثاً إلى حَديثٍ : أَسَرَّه في نَفْسِه فجَازَه إلى آخر. تاج العروس مادة (طوي): 517/38.

(45) الدعوي هو المنادي يقال: دَعا الرجل دَعْواً ودُعاءً: ناداه، والاسم الدَّعْوة. المحكم، مادة (دعو): 319/1.

(46) الدُبِّيُّ مأخوذة من الدّبيب. ينظر: المخصص: 166/4.

(47) الدِبِّيْج كسِكِّينٍ في اللغة: هو (فِعِّيْل) من لفظ الدبج وهو النقش والتزييني وأصله فارسي مأخوذ من الديباج، ومعنى ذلك أنَّ الناس بهم العمارة وحسن الآثار، وعلى أيديهم يتّم الأنس وطِيبُ الدِيار. ينظر: الخصائص: 124/1.

(48) آبز من قولهم: أَبَزَ الإنسانُ في عَدْوِه يأْبِزُ أَبْزاً وأُبوزاً: استراح ثم مضى. لسان العرب مادة (أبز): 303/5.

(49) التامور على ستة أوجه في اللغة، الأول: موضع الأسد الذي يسكنه، والثاني: صومعة الراهب، والثالث: الدم، والرابع غلاف القلب أو القلب، والخامس: الماء، والسادس: بتأويل أحد. ينظر: الزاهر: 265/1-266.

(50) شرح كافية ابن الحاجب: 356/3.

(51) لسان العرب مادة (كرث): 180/2.

(52) ينظر: مقاييس اللغة مادة (كرث): 175/5.

(53) ديوانه 123.
(54) تاج العروس مادة (كرث): 333/5.
(55) لسان العرب مادة (كرث): 180/2.
(56) قطعة من حديث طويل لقس بن ساعدة الأيادي وهو سبط من أسباط العرب. اللآلئ المصنوعة: 172/1.
(57) النهاية في غريب الحديث والأثر: 288/4.
(58) ينظر: المزهر في علوم اللغة: 222/2.
(59) المحكم مادة (وجس): 327/3.
(60) لسان العرب مادة (وجس): 253/6.
(61) سورة طه: الآية (67).
(62) البيت في ديوانه :98. وهو بتمامه:
إذا توجَّسَ قرعاً منْ سنابكها ** أَوْ كَانَ صَاحِبَ أَرْضٍ أَوْ بِهِ الْمُومُ
(63) مقاييس اللغة مادة (وجس): 87/6.
(64) ينظر: الصحاح مادة (وجس): 74/4.
(65) لسان العرب مادة (وجس): 253/6.
(66) تاج العروس مادة (بدد): 406/7.
(67) كتاب العين مادة (بدد): 13/8.
(68) تهذيب اللغة مادة (بدد): 55/14.
(69) المحيط في اللغة مادة (بدد): 268/9.
(70) لسان العرب مادة (بدد): 78/3.
(71) تهذيب اللغة مادة (بدد): 55/14.
(72) تاج العروس مادة (بدد): 406/7.
(73) تاج العروس مادة (تبر): 277/10.
(74) سورة الأعراف من الآية: (139).
(75) سورة نوح: (28).
(76) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 5056/1.
(77) تاج العروس مادة (تبر): 277/10.
(78) ينظر: الأصول في النحو: 213/3.
(79) المحكم والمحيط الأعظم مادة (حبر): 25/2.
(80) تاج العروس مادة (حبر): 541/10.
(81) تهذيب اللغة مادة (حبر): 25/5.
(82) المحيط في اللغة مادة (حبر): 459/4.
(83) لسان العرب مادة (حبر): 24/7.
(84) الفائق: 363/1.
(85) النهاية: 53/2.
(86) تاج العروس مادة (خربص): 543/17.
(87) لسان العرب مادة (خربص): 24/7.
(88) تاج العروس مادة (خربص): 543/17.

(89) المحكم والمحيط الأعظم مادة (خربص): 378/2، ولسان العرب مادة (خربص): 24/7، وتاج العروس مادة (خربص): 543/17.
(90) مقاييس اللغة مادة (خربص): 251/2.
(91) المحكم والمحيط الأعظم مادة (عسل): 173/1.
(92) لسان العرب مادة (عسل): 444/11.
(93) ينظر: أدب الكاتب: 43، والصحاح مادة (قلب): 225/2، ولسان العرب مادة (قلب): 685/1، وتاج العروس مادة (قلب): 74/4.
(94) ينظر: الزاهر: 233/1.
(95) ينظر: أساس البلاغة مادة (قلب): 95/2.
(96) المحكم والمحيط الأعظم مادة (قلب): 59/3.
(97) ينظر: لسان العرب مادة (قلب): 685/1.
(98) ينظر: تاج العروس مادة (قلب): 74/4.
(99) البيت في ديوانه: 331، والزاهر: 233/1، والصحاح مادة (قلب): 225/2، وأساس البلاغة مادة (قلب): 95/2، ولسان العرب مادة (قلب): 685/1، وتاج العروس مادة (قلب): 74/4، وبلا نسبة في ديوان الأدب: 235/1، و250، ولسان العرب مادة (خيل): 363/1.
(100) حروف المعاني: 35-36.
(101) مغني اللبيب: 232.
(102) ينظر: المصدر والصفحة أنفسهما.
(103) صحيح البخاري: 5/1 (7).
(104) شواهد التوضيح: 127.
(105) ينظر: فتح الباري: 35/1.
(106) الألفاظ: 184.
(107) ينظر: تهذيب اللغة مادة (لمج): 72/11.
(108) تاج العروس مادة (لمج): 191/6.
(109) ينظر: الألفاظ: 184، ولسان العرب مادة (لمج): 358/2.
(110) أساس البلاغة مادة (لمج): 179/2، ولسان العرب مادة (لمج): 358/2.
(111) ينظر: المزهر: 156/2.
(112) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق: 390، والصحاح مادة (لمج): 362/2، ولسان العرب مادة (لمج): 358/2.
(113) ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه: 64.
(114) مقاييس اللغة مادة (لمك): 212/5.
(115) لسان العرب مادة (لمك): 484/10.
(116) المحكم والمحيط الأعظم مادة (لمك): 185/3.
(117) لسان العرب مادة (لمك): 484/10.
(118) المزهر في علوم اللغة: 156/2.
(119) سورة المنافقون: من الآية (5).
(120) سورة آل عمران: من الآية (78).
(121) المفردات في غريب القرآن: 460.

(122) تفسير القرطبي: 121/4.
(123) الدر المصون في علم الكتاب المكنون: 1485/1.
(124) روح المعاني: 91/4.
(125) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 218.
(126) تفسير القرطبي: 121/4.
(127) سورة آل عمران: من الآية (153).
(128) ينظر: التحرير والتنوير: 278/4.
(129) الصحاح مادة (نبس): 119/4.
(130) لسان العرب مادة (نبس): 225/6.
(131) غريب الحديث، ابن قتيبة: 379/2، والفائق في غريب الحديث: 403/3، وغريب الحديث، ابن الجوزي: 387/2.
(132) الرجز بلا نسبة في الصحاح مادة (نبس): 119/4، ولسان العرب مادة (نبس): 225/6، وتاج العروس مادة (نبس): 532/16.
(133) تاج العروس مادة (نقر): 532/16.
(134) مقاييس اللغة مادة (نقر): 376/5.
(135) سورة المدثر: (8).
(136) ينظر: زاد المسير: 403/8.
(137) لسان العرب مادة (نقر): 227/5.
(138) سورة النساء من الآية: (53).
(139) البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق: 100/1، وتهذيب اللغة مادة (نقر): 137/5، والصحاح مادة (نقر):399/3، ولسان العرب مادة (نقر): 277/5.
(140) الصحاح مادة (نقر): 399/3.
(141) سورة يوسف من الآية: (85).
(142) شرح ابن عقيل: 263/1.
(143) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل: 263/1، وأوضح المسالك: 235/1.
(144) همع الهوامع: 412/1.
(145) تاج العروس مادة (فتأ): 342/1.
(146) العين مادة هلبس: 122/4.
(147) تهذيب اللغة مادة هلبس: 274/6.
(148) لسان العرب مادة هلبس: 250/6.
(149) تاج العروس مادة هلبس: 37-36/17.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، ط/1، 1416هـ - 1996م.

- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: محمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط/1، بيروت، 1982م.
- الأزهيّة في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/2، 1401هـ - 1981م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت538هـ)، دار الفكر، عمان، 1399هـ - 1979م.
- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (ت244هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/4، 1987م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/4، 1420هـ - 1999م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1409هـ - 1988م.
- الألفاظ، ابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط/1، 1998م.
- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت356ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ - 1978م.
- أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري(ت761ه) دار الجيل – بيروت، ط/5، 1979م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1413هـ - 1993م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط/1، 1420هـ - 2000م
- تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم، محمد شوقي أمين، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج/2، المجلد 52، 2002م.
- تفسير القرطبي: المسمى الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، دار الشعب، القاهرة، د.ت.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1384هـ - 1964م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت749ه)، تحقيق: أجمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط/1، 1426هـ - 2005م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت1206ه)، ومعه شرح الشواهد للعيني (ت855هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط/1، 1423هـ - 2002م.
- حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1984م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/4، 1418هـ - 1997م.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/4، 1410هـ - 1990م.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756ه)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ) ، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ - 1974م.
- ديوان حسان بن ثابت، ضبطه وصححه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت) ، د.ت.
- ديوان شعر ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، تنقيح: كارليل هيس مكارتني، طبع كلية كمبريج (1919م).
- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/2، 1980م.
- ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط/1، 1983م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر (1977م).
- ديوان النمر بن التولب، صنعة الدكتور. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف (بغداد)، (1969م).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط/3، 1404هـ - 1984م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت ط/1، 1412 هـ - 1992م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا- طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1422هـ - 2001م.
- ديوان الخنساء ، شرح ثعلب ، تحقيق : د. أنور نادر أبو سويلم ، دار عمار ، عمّان ، ط1 ، 1408هـ - 1988م .
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي (ت686ه) ، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1 ، 1422هـ - 2001م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1405هـ - 1985م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت398هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/4، 1990م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت256هـ)، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

• علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381ه)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002م.
• العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، يقع في (8) أجزاء وقد طبعت أجزاؤه في أكثر من مطبعة في العراق وبيروت والأردن والكويت من 1980 - 1985م.
• غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن عبيد الله بن حمادي بن أحمد بن جعفر المعروف بابن الجوزي (ت597ه)، تحقيق : د.عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1985.
• غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398 هـ - 1978م.
• الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة الثانية، د.ت.
• فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، خرّج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه وتصحيحه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ - 1959م.
• الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1416هـ - 1996م.
• الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
• اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت ط/1، 1417 هـ - 1996م.
• اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616ه) ، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله النبهان، دار الفكر ،دمشق، ط/1، 1416هـ - 1995م.
• اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدِّمشقي الحنبلي توفي بعد (880هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1419هـ - 1998م.
• لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
• ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، عبد الملك بن قريب الاصمعي (ت216هـ)، تخقيق: ماجد حسن الذهبي، دار الفكر، دمشق، ط/1، 1986م.
• المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت458هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، د.م. ط/1، من 1958م إلى 1977م.
• المحيط في اللغة ـ موافقا للمطبوع، الصاحب الكافي أبو القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني (ت 385هـ)، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت - لبنان –ط/1، 1414هـ -1994م
• المخصص، علي بن إسماعيل ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/1، 1417هـ - 1996م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق : فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ، 1998.
- المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دارالكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ، 1987.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت436ه)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1405هـ - 1984م.
- المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرز، تحقيق : محمود فاخوري و عبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، الطبعة الأولى ، 1979.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط/6، 1985م.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني توفي في حدود (425هـ)، تحقيق: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، ط/4، 1426هـ - 2005م.
- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395 هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط/3، 1402هـ - 1981م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي (ت669ه) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط/1، 1996م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (ت606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.